قضايا الشّاهد الشّعري عند النّحاة القدماء: عرض وتحليل

د. أحمد زهير رحاحلة *

د. علي أحمد الشروش

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٨/١/١٨م. **تاريخ قبول البحث:٢٠١٨/٦/٢٨م.**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز القضايا التي تتصل بالشاهد الشعري عند النحاة القدماء، بغية تأطيرها وجمع شتاتها من ناحية؛ ولتسهيل الوقوف عليها عند الدارسين من ناحية أخرى، إلى جانب تحليلها ومحاورتها، قصد الكشف عن أصولها المنهجية، ومعاييرها النقدية، وإبراز المآخذ الموضوعية عليها.

وتتوسل الدراسة لتحقيق أهدافها بجملة من الأدوات النقدية والإجرائية، تتمركز حول المنهج الوصفي التحليلي، المقرون بالمنهج الاستقرائي لمواقف النحاة من الشاهد النحوي عامة، والشاهد الشعري خاصة، إلى جانب بعض أدوات المنهج المقارن في المواضع التي تتطلبها جزئيات المعالجة.

وانتهت الدراسة إلى بيان أبرز قضايا الشاهد الشعري من حيث: المفهوم، والحدود، والعلل، والأثر، وقيمة الشاهد الشعري بين الشواهد اللغوية، ودوره في التقعيد اللغوي، وإسهامه في سيرورة النحو العربي.

الكلمات الدالة: النحو، الشاهد الشعري، تحليل.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

Issues of the Poetic Evidence among the Early Grammarians: Presentation and Analysis

Dr. Ahmad Zuhair Rahaleh
Dr. Ali Ahmad Alshroush

Abstract

This study aims at identifying the most important issues related to the poetic evidence among the early grammarians, so that they can be framed and collected on the one hand, and can be made easier to study on the other. Further, the study analyzes and discusses these issues in order to reveal their methodological origins and critical standards, and to highlight the objective out of the shortcomings.

In addition, the study seeks to achieve its objectives with a set of critical and procedural instruments, based on the descriptive analytical approach, coupled with the inductive approach to the attitudes of grammarians in both the syntactic view, in general, and the poetic view, in particular. Some comparative methodological instruments, required in the study procedures, are also considered.

The study revealed the most prominent issues of the poetic evidence in terms of: the concept, limitations, problems, effect, and the value of the poetic witness within the linguistic evidence, its role in linguistic grammaticality, and its contribution to the process of Arabic syntax.

Keywords: Syntax, poetical, analysis.

تمهيد:

بات الحديث عن مكانة الشعر وأثره في الدراسات الدينية واللغوية والأدبية – عند القدماء والمحدثين – ضربا من ضروب الاجترار، وسبيلا من سبل المقدمات، لا مندوحة للباحث من الوقوف عليه، ومن هذا: التذكير بأن الشعر ديوان العرب، فيه الحروب والأيام، والمفاخر والأنساب، ولقي العناية من الشعراء والرواة، والمتعلمين والمؤدبين، والعلماء والفقهاء، وغيرهم. و"يدرك المَعني بالنحو العربي أن للشعر حضورا لافتا في أعمال أئمة العربية، وفي مقدمة هؤلاء سيبويه الذي استودع كتابه ما يربو على ألف بيت من الشعر"(فلفل، ٢٠٠٦، ص ٧)، وهذا الحضور للشاهد الشعري صار ديدنا لدراسي النحو العربي، ومنهجا لطالبيه.

إن الأهمية التي حظي بها الشعر العربي عند النحاة هي التي فتحت الباب الواسع لوضع المؤلفات التي تختص بالنظر فيه، جمعا، وشرحا، وتفسيرا، وهي ذاتها التي ألهمت النحاة نظم القواعد والأصول والمتون، ولعل هذا كله وسواه مما أسهم في بروز قضايا تتصل بالشاهد الشعري عند النحاة، استوجبت التحول من رصد الظاهرة إلى تفسيرها ومعاينتها، في محاولة لرسم ملامح تأسيسية لما يمكن أن يقود إلى نظرية في الشاهد الشعري في النحو العربي.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في النقاط الآتية:

- استشعار الحاجة إلى إحياء قضايا الشاهد الشعري عند القدماء والمحدثين، في ضوء ما تشهده اللغة العربية من قضايا لغوية معاصرة، تتصل بعضها بدعوى صعوبة النحو العربي، وجمود قواعده، ونفور الدارسين من الوقوف على الشواهد الشعرية وعللها.
- تفرق آراء النحاة القدماء النقدية ذات الصلة بالشاهد الشعري على امتداد معالجاتهم، وتعددها، وعدم تخصيصها في مباحث مستقلة، مما جعلها مبتسرة في مواضع، ومتباينة في مواضع أخرى.
- اتباع المتأخرين من النحاة القدماء والمحدثين منهم خطى الأوائل في مناهج درسهم النحوي بصفة عامة.
- اختصاص أغلب الدراسات الحديثة المهتمة بقضايا الشاهد الشعري بقضية أو قضيتين –على الأكثر– من قضايا الشاهد الشعري، أو اقتصارها على موقف نحوي مختار بعينه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- محاولتها تجديد التنبيه على قضايا الشاهد الشعري على نحو يخالف المعالجات التقليدية لقضية الشاهد الشعري في الدرس النحوي العربي القديم.
- السعي لتأسيس وعي نقدي عميق بمواقف النحاة القدماء والمحدثين واتجاهاتهم من الشواهد الشعرية، وقضاياها، وأثرها في تقعيد اللغة.

أهداف الدراسة:

لا تنفصل أهداف الدراسة عن مشكلتها وأهميتها كثيرا، وعليه، فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- جمع أشتات قضايا الشاهد الشعري الأبرز التي أشار إليها القدماء والمحدثون، وعرضها في ورقة واحدة يُسهِّل على الدارسين الوصول إليها.
- تأسيس قاعدة بيانات وافية ومتخصصة للقضية تتمثل في استدعاء المصادر والمراجع الأبرز في هذا الشأن.
- تحليل مواقف النحاة القدماء من الشواهد الشعرية وبيان اتجاهاتهم فيها.
- بيان ملامح التعارض بين أقوال النحاة وتنظيراتهم ذات الصلة، وواقع التطبيق في الدرس النحوي العربي.
- إبراز جهود النقاد المحدثين في رصد قضايا الشاهد الشعري، ومحاورتها.

الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسة –لتحقيق أهدافها–على مجموعة من الدراسات النقدية النحوية، استدعتها طبيعة الموضوع الذي تتصدى له الدراسة، والقيمة العلمية لتلك الدراسات، ومقدار الإضافة فيها، إلى جانب المصنفات النحوية الأشهر عند أئمة اللغة، ومن أبرز هذه الدراسات نقف على الآتي:

دراسة محمد عبده فلفل التي عنوانها: اللغة الشعرية عند النحاة: دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، الصادرة في عام ٢٠٠٦ عن دار جرير في عمان، وتعد هذه الدراسة من المراجع الأقرب إلى موضوع هذه الدراسة، وعنها يقول صاحبها: "هذه الدراسة محاولة لبيان مدى الاعتماد الفعلي على الشعر في وضع قواعد النحو العربي، وذلك في ضوء التفريق الدقيق بين عناية

النحاة بالشعر، وبين الاعتماد الحق عليه وحده في بناء هذه القاعدة أو تلك" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٧)، وهذا يكشف عن موضع الاختلاف والافتراق بين دراسة محمد فلفل وهذه الدراسة، ويتضح الأمر أكثر في الفصل الثاني من الكتاب الذي عنوانه: "أصول الاحتجاج بالشاهد الشعري عند النحاة"، وفيه يتلمس الباحث بعض أبرز قضايا الشاهد الشعري، لكنه لا يتعمق في الوقوف عليها، لأنه يحاول كما يقول:" أن يوضح الأصول العامة التي تضبط استدلال النحوي بالشعر في بناء القاعدة" (فلفل، ٢٠٠٦، ص ٨)، وعليه فإن المقصد لم يكن تخصيص الشاهد الشعري وقضاياه بمقدار ما كان بيان حاجة النحوي للوقوف على هذه القضايا على النحو الذي يخدم بناء القاعدة عنده.

دراسة خديجة الحديثي وعنوانها: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الصادرة عن جامعة الكويت في عام ١٩٧٤، وهذه الدراسة لا تختص بالشاهد الشعري وحده، وإنما تعالج الشاهد النحوي بصورة عامة، وأصول النحو عند سيبويه بصورة خاصة وتوضح ذلك بقولها:" تتبعت أصول النحو في كتاب سيبويه في ضوء دراستي لتلك الكتب الرئيسة، وجمعت ما استطعت أن أتبينه منها في الكتاب ورتبتها محاولة أن أكشف موقف سيبويه وشيوخه منها" (الحديثي، ١٩٧٤، ص٦)، ويسجل لهذه الدراسة عنايتها في الوقوف على قضية الشاهد النحوي، عند سيبويه.

دراسة سامي رفقي عوض ويوسف راتب عبود، التي عنوانها: معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي، المنشورة في مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، في العدد (١)، مجلد(٣) ٢٠١٧، ويقف هذا البحث على بعض القضايا التي رافقت الشاهد الشعري، وأهمها مسألة الترجيح، وفي هذا يقول الباحثان:" يضطلع الشاهد بدور كبير في موضع الاستشهاد لإثبات القاعدة النحوية، وتعليل حكمها، وبيان الصواب أو الخطأ فيها" (عوض وعبود ، ٢٠١٧، ص٧٩)، ولا يخلو البحث من وقفة مماثلة على قضية الاحتجاج وعصورها وحدودها، وهو ما سنشير إليه في ثنايا المعالجة.

وانتفعت الدراسة إلى جانب ما سبق بيانه من مجموعة من المصادر والمراجع والأبحاث ذات الصلة بموضوعها، على نحو ما ستكشف عنه جزئيات الدراسة ومواضعها.

مدخل الدراسة:

تتسلسل الدراسة في معالجتها عبر منهجية قائمة على إفراد القضية في عنوان مستقل، يتبعه عرض القضية، واستقصاء أقوال القدماء والمحدثين فيها ومقارنة ما يلزم منها، ثم تنتهي بتحليلها ومحاورتها، وتقديم خلاصتها، وجاء –اجتهاد– ترتيب قضايا الشاهد الشعري على النحو الآتي:

أولا: قضايا اللغة: في الحضور والحدود.

ثانيا: قضايا العلل: علل الشواهد الشعرية.

ثالثا: أثر القضايا: بين التعقيد والتيسير.

أما الشواهد الشعرية النحوية الواردة في هذه الدراسة، فإن منهجية توثيقها اقتصرت على ذكر الشاهد، وضبط موطنه، وبيان قائله – إن لم يكن مجهول القائل– دون توثيقها من دواوين الشعراء، أو كتب اللغة والأدب، وذلك أنها كلها من شواهد كتاب سيبويه، وهي أشهر من الرجوع إليها عند كل ذكر، وفيها من المصنفات والشروحات ما لا يخفى على طالب هذا العلم، وأما ما احتاج من الشواهد إلى رجوع إلى الدواوين فإن ذلك قد جرى فيه وفقا لما تقتضيه الأصول على قلة ذلك في هذه الدراسة.

وترى الدراسة لزوم التنبيه على أن الفصل التام بين هذه القضايا أمر متعذر، ويبقى نسبيا، ذلك أنها في النهاية كل متكامل، تلتقي في مواضع، وتفترق في أخرى، دون تعارض بين قيمتها المنفردة، أو دورها الشمولي في تبيان قضايا الشاهد الشعري.

أولا: قضايا اللغة: في الحضور والحدود.

أ- مواقف النحاة من الشعر والنثر في التقعيد.

معلوم أن مصادر الشاهد النحوي عند القدماء محصورة في: النص القرآني، والحديث النبوي، وكلام العرب: نثره وشعره، والحديث عن الشاهد القرآني يحتاج وقفة طويلة يضيق المقام عنها، ويتشعب الحديث فيها؛ لاتصالها بعلم آخر هو علم القراءات القرآنية، وأما الحديث النبوي فمذاهب النحاة فيه معلومة، بين مانع ومجيز ومتوسط، وأقوال القدماء والمحدثين فيه أشهر من إعادة اجترارها.

وأما كلام العرب، فهو ما يحتاج إلى روية في أخذه، وتوقف عند عرضه، وترى خديجة الحديثي أن المقصود به: " كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم، قبل بعثته صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم، وكثرة المولدين، وفشو اللحن" (الحديثي، ١٩٧٤، ص٧٧).

في إطار الحديث عن حضور اللغة في التقعيد، تسأل الدراسة: أيهما يعتد به أكثر من سواه في التقعيد، لغة الشعر أم لغة النثر؟ إن جزءا من الإجابة عن هذا السؤال نجده عند النقاد القدماء أنفسهم، فمنهم من رأى أن "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره" (القيرواني، ١٩٨١، ج١، ص٢٠)، إلا أن القيرواني–مثل غيره–ينتصر للشعر، ويفضله على النثر. ومع أنه معلوم أن التقعيد في أي لغة يكون منصبا على لغة الاستعمال دون الاقتصار على لغة الأدب، إلا أن عناية العرب بالشعر كانت أظهر

مما يحتاج إلى دليل، وفي هذا نجد من يقول:" هل للشعر عربية خاصة غير عربية الأدب المنثور؟ والجواب عن السؤال: نعم. فللشعر لغة خاصة تتصل بأساليب العربية وأبنيتها" (السامرائي، ١٩٨٤، ص٧). وعليه، فإن مكانة الشعر عند العرب هي ما حملهم على الإكثار من الاحتكام إليه في التقعيد، و"كان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حدّ سواء، ولكن ذلك كان من الناحية النظرية، أما من حيث التطبيق فقد رأينا النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام". (حسان، ٢٠٠٠، ص ٩٦).

لكن السؤال الذي تلح الدراسة على محاورته هو: أيهما أمثل لتقعيد اللغة، لغة الشعر أم لغة النثر؟ إن المقصد هنا هو التنبيه من جديد على احتفال النحاة بالشعر أكثر من سواه، دون أن يكون المقصد مفاضلة بينهما، والذي لا شك فيه أن " للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى، ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال، وصحة التركيب بحسب القواعد، فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية، كما تتسم بالترخيص في القرائن اللفظية، ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربي، لأنه إذا كان المقصود بإنشاء النحو وصف النموذج العادي الذي تتمثل فيه اللغة العربية الفصحى، فإن لغة الشعر بما نسبناه إليها من خصوصية البناء والتركيب والضرائر والرخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلا كاملا أو مقبولا". (حسان، ٢٠٠٠، ص٩٦)، ولهذا نجد من الدارسين من يرفض "أن تكون لغة الشعر لغة أساسية، بل طرفا في عملية تقعيد اللغة العربية، ورأوا أن نحاة العربية لم يميزوا لدى تقعيدها بين لغة الشعر ولغة النثر" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٢٠)، وبعض الدارسين ينفي صلاحية لغة الشعر للتقعيد اللغوي فيقول: "أسرف المتأخرون منهم [يقصد النحاة] في تحليلها وتفسيرها [يقصد الشواهد الشعرية] دون أن يخطر ببال أحدهم أن الشعر لا يصلح أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات". (أنيس، ١٩٧٨، ص٣٤٣)، وذهب إلى هذا أيضا الدكتور محمد خير الحلواني، والدكتور محمد عيد، والدكتور مهدي المخزومي وغيرهم.

وخلاصة القول في هذه الجزئية كما ترى الدراسة، أن اللغة بشعرها ونثرها هي الأقدر على بيان أساليب الكلام، وما تستنبط به الأحكام، دون أن يكون للمفاضلة بينهما أثر أو حضور، أما الحديث عن لغة خاصة بالشعر، فإن كان المقصود منه أساليب البناء والتركيب، فهذا مقبول على الوجه الذي يخدم اللغة وقواعدها، ومرفوض على النحو الذي يخدم الشعر ومعاييره، ومن هنا تظهر الحاجة لتصحيح هذا التصور في أذهان الدارسين وطلبة العلم، ليتبعه الاعتدال في حضور الشاهد الشعري في الدرس النحوي.

ب- تأطير لغة الاحتجاج: حدود المكان والزمان وإشكالاتها.

إن الخوض في هذه القضية وثيق الصلة بالجزئية التي سبقت، لكنه سيقود إلى ما اصطلح عليه تسمية عصور الاحتجاج، وهنا لا تسعى الدراسة لبيان عصور الاحتجاج بقدر ما تسعى إلى محاورة الإشكالات المتصلة بها، ونبدأ من حدود المكان التي يجملها السيوطي بقوله: "الذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين القبائل هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص٤٧).

أما حدود الزمان فخلاصتها أنهم أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة، وعند هذا تبدو هذه المعايير مقبولة نظريا، إلا أن مظاهر التناقض والتعارض تتجلى في كثير من الأحايين، على نحو يستوجب التعليل والتفسير، وهو ما دفع بعض الدارسين لتفسير مواقف النحاة المتعارضة من الاحتجاج بشعر المحدثين والمولدين إلى القول:" كل هذه المواقف على ما يبدو شخصية آنية لم تحل دون الاحتجاج بهؤلاء الشعراء ولعل أبا علي الفارسي ذهب إلى شيء من ذلك حين قال: وقد طعن الأصمعي في غير شاعر، قد احتج بهم غيره كذي الرمة والكميت. بل إنهم لينسبون إلى الأصمعي نفسه الإقرار بحجية ذي الرمة، وعبيد الله بن قيس الرقيات" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٤٨).

وهذا الذي ذكرناه عن حدود الاحتجاج يقودنا إلى تواضعهم –نظريا–على أن كل ما سُمع عن العرب في عصور الاحتجاج زمانا ومكانا حجة ويصلح للاستشهاد به، على نحو يقفل الباب أمام كل محاولة للتجديد، بل إن ابن جني في خصائصه يفرد باب عنوانه: "باب اختلاف اللغات وكلها حجة" يقول في أوله: "أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم". (ابن جني، ١٩٩٩، ج٢، ص١٠)، إلا أن ذلك لا يمنع سيبويه من أن ينعت بعض كلام العرب الذين احتوتهم مظلة الاحتجاج بنعوت تطال مفهومهم لعصور الاحتجاج، ومن ذلك قوله:" (غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته)، أو (وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف)، أو (وقبيح لا تكلم به العرب)، أو (ما هو قبيح رديء)، أو (ما قد تكلم به بعض العرب وهو رديء)، أو (لغة رديئة). (الحديثي، ١٩٧٤، ص ٩٧)، وهي مصطلحات تنتشر على طول الكتاب ولا تحتاج إلى توثيق، فكيف نوفق بين أحكام سيبويه وأحكام ابن جني وعصور الاحتجاج؟

لا ترى الدراسة أن كل ما جاء عن العرب – حتى الفصحاء– في عصور الاحتجاج مقبول، ذلك "أن القائلين بخلو شعراء عصور الاحتجاج من الوقوع في الخطأ اللغوي، دفعهم هذا الاعتقاد إلى التكلف والإغراب في التأويل والتخريج، بل إن الأمر دفعهم إلى إصلاح الأخطاء لتغيير الرواية"

(العبيدان، ٢٠٠٦، ص٣٤٣)، والدليل العقلي والنقلي يذهب إلى أن اللحن ظاهرة موجودة في كل اللغات، وإن كانت تتفاوت في انتشارها من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ويتردد في المصادر قول الرسول صلى الله عليه وسلم "أرشدوا أخاكم فقد ضل" –وإن كان حديثا ضعيفا عند الحاكم والألباني وغيرهما–، وتنقل الأخبار سماع عمر بن الخطاب للحن، ووقوفه عليه من بعض ولاته وكتَبتهم، وكذلك سماع الإمام علي اللحن، وانشغاله بالمسألة حتى قرر أو أمر بوضع النحو، وهذه الأخبار والمرويات يستفاد منها أن اللحن كان حاضرا في عصور الاحتجاج، وممن يوصف بانتسابه لمعادن الفصاحة، فكيف نوفق بين هذا وبين منهجية الاستشهاد التي اتكأ النحاة عليها؟

وهذا التعارض والتناقض يرصده القدماء، لكنهم لأسباب مجهولة لا يقرون به، بل يحاولون تخريجه كما يحاولون تخريج التعارض الذي وقفوا عليه في الشواهد الشعرية، فهذا ابن جني في الخصائص يفرد بابا عنوانه " في العربي الفصيح ينتقل لسانه" (ابن جني، ١٩٩٩، ج٢، ص١٢)، من يتأمل فيما ورد فيه يلمح أن المقصد من ورائه هو تسويغ هذا التعارض والتباين. وإذا تجاوزنا حدود كلامهم، وتأملنا في الشواهد الشعرية التي تواضعوا على صحة الاحتجاج أو الاستشهاد بها أو حتى التمثيل، فإن الأمر لا يخلو من وقوع أوجه التعارض والتناقض، ندلل عليها ببعض الأخبار والأحوال، ومن ذلك:" كان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة" (الحديثي، ١٩٧٤، ص١٠٦)، ويطلق ابن رشيق على شعراء الطبقة الثالثة تسمية (المتقدمون)، "ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق" (البغدادي، ١٩٩٩، ج١، ص٦)، ثم يقول: "كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يُلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب،...، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره – يعني بذلك شعر جرير والفرزدق،..، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي" (البغدادي، ١٩٩٩، ج١، ص٦).

وهذا الذي أوردناه يمثل صريح أقوالهم، لكن واقع الاستعمال يكشف عن غير ما ذكروه، وهو ما دفع بعض الدارسين إلى تتبع احتجاجهم بأشعار المولدين ليخلص إلى أن "أئمة اللغة الذين وقع منهم ذلك ستة عشر إماما، وبلغ أئمة النحو ستة وعشرين إماما".(جبل، ١٩٨٦، ص٢٢١)، وبالرجوع إلى الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه نجد أن "أهم الشعراء الذين احتج بشعرهم بحسب كثرة شواهدهم عنده: الفرزدق، ثم جرير، فالأعشى، فرؤبة والعجاج، فذو الرمة، فالنابغة الذبياني،...، ويتضح لك من هذا أن شعراء تميم هم أكثر الذين احتج بهم، ...، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى، وتكاد تكون

متساوية القسمة أو متقاربة" (الحلواني،١٩٨١، ص ٤١)، وإلى جانب ذلك يستشهد بقبائل عدّوها خارج معيار الفصاحة كقضاعة، وبكر وتغلب، وإياد، وعبد القيس وباهلة وغيرها.

وهذا الذي نعاينه في شواهد سيبويه يدفعنا للسؤال: كيف يمكن لنا التوفيق بين كلام العلماء في حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية والصنعة التي رأيناها في كتابه؟ وكيف نفسر مآخذ العلماء وأقوالهم في شعر الفرزدق وجرير وطبقتهم، وهذا الحضور الواسع لشعرهم في شواهد سيبويه؟ وماذا عن أسباب غياب فحول الشعراء المشهورين، أو حظ القبائل العربية الفصيحة الأخرى من شواهده الشعرية؟ وقد يقول قائل: لماذا الحديث عن الشواهد الشعرية عند سيبويه دون سواه والدراسة لا تختص به؟ فنقول: "الحق أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مر العصور، أضاف إليها المتأخرون شواهد جديدة، ولكنهم ظلوا يحتفلون بها ويقدمونها" (الحلواني، ١٩٨١، ص٤٢)، ويبدو أن بعض القدماء قد رابه شيء من هذا الذي نسأل عنه، فنجد من يقول في شعر الفرزدق: "كان يُدَاخل الكلام، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو" (الجمحي، ١٩٨٠،ج١، ص٣٦٤).

وتظهر عدالة الناقل أو الراوي بقوة في معادلة عصور الاحتجاج، منتهى القول فيها: أن جلهم عدول ثقات، لكننا نقف على أخبار تلقي بظلال من الشك على موضوعيتهم في هذا الباب، ففي باب "صدق النقلة وثقة الرواة الحملة" يقول ابن جني: " قال أبو عمر بن العلاء –رحمه الله– ما زدت في شعر العرب إلا بيتا واحدا" (ابن جني، ١٩٩٩، ج٣، ص ٣١٠)، ومع أنه من الثقات إلا أنه يعترف بزيادته لبيت من الشعر، وذكر صاحب الاقتراح أن "أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه، لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص ٥٩)، ومع أن بعض نسخ الكتاب لا تتضمن شعرا لبشار إلا أن الخبر متواتر في كتب النحو واللغة.

ويعقد ابن جني في كتابه بابا عنوانه: ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب، وهو يعني كتاب سيبويه، يسرد فيه طائفة من أوزان المصادر والصفات وغيرها مما فات سيبويه الوقوف عليه، وحين ينتهي من سردها يحاول أن يعتذر عن سيبويه فيقول في دفاعه:" فمنها ما ليس قائله فصيحا عنده، ومنها لم يُسمع إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها" (ابن جني، ١٩٩٩، ج٣، ص ١٨٨). وتأمل أيها القارئ صورة الشعر هذه التي يذكرها ابن جني، وحاول أن توفق بينها وبين نظرة التبجيل والتعظيم التي رافقت الحديث عن الشاهد الشعري عند النحاة وأهل اللغة، وكيف يُقدَّم قول النحوي وصنيعه على ما قالت العرب الذين هم حجة.

لكن أليس من المقبول أن نفترض وقوع النقلة والحملة – على الثقة بهم–في الخطأ أو التصحيف أو التوهم أو النسيان في السماع أو غيره؟ فلماذا يُحْسَبُ خطؤهم على العرب ولا يرد عليهم، ولا تقصد الدراسة من هذا الافتراض أن تقدح في الرواة الثقات، إلا أنها تسعى لتبيان حال البشر جميعا في الخطأ والنسيان، وفي هذا المقام "حكى أبو الفضل الرياشي قال: جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات فقال: لا تقرأه عليّ فإنني قد أُنسيتُه"، (السيوطي، ١٩٨٦، ج٢، ص ٤١٦)، وعليه فالنسيان صفة البشر، وفي سياق مُوازٍ نقول: ألم يأخذ هؤلاء الثقات والرواة – أحيانا–عمن لا يليق بهم ولا باللغة أن يأخذوا عنه، كالصبيان والمجانين؟ ومن ذلك ما روى ابن دريد في أماليه قال: "أخبرنا عبد الرحمن عن عمه الأصمعي قال: سمعت صِبْية بحمى ضَرِية يتراجزون، فوقفت وصدوني عن حاجتي، وأقبلتُ أكتبُ ما أسمع، إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع؟. وكذلك لم أرهم تَوَقَّوا أشعار المجانين من العرب، بل روَوها واحتجوا بها" (السيوطي، ١٩٨٦، ج١، ص١٤٠)، وهذه الأحوال التي ذكرنا، لم يغفل عنها القدماء، وحسبك أن تقرأ في كتاب التنبيهات لأبي القاسم علي بن حمزة البصري، الذي يقول في مقدمته:" هذا كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة في كتب اللغة المصنفات، لم نعدل فيه عن سبيلهم، ولم نَجْرِ فيه على سننهم في رد بعضهم على بعض الغلط، وأخذ واحدهم على صاحبه السقط" (البصري، ١٩٦٧، ص٧٩).

ويتوسع ابن جني في المسألة فيفرد بابا في خصائصه عنوانه: "باب في سقطات العلماء" وهو باب حري بالإفراد بدراسة مستقلة، ذكر فيه ابن جني أن الأصمعي صحّف شعرا للحطيئة (١٩٩٩، ج٣/٢٨٢)، وصحّفَ الفراء، وأبو زيد الأنصاري (١٩٩٩، ج٣/٢٨٣)، وأحمد بن يحيى (١٩٩٩، ج٣/٢٨٤)، وذكر ما يُحكى عن خلف أنه قال: أخذت على المفضل الضبي في مجلس واحد ثلاث سقطات (١٩٩٩، ج٣/٢٨٧)، وذكر كذلك ما تعقّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه (١٩٩٩، ج٣/٢٨٧)، وقال أيضا:" وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل،...، وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه؛ لبعده عن معرفة هذا الأمر" (١٩٩٩، ج٣، ص٢٨٨).

وعندما يتأمل الدارس في مقاييس الحكم على جودة الشعر أو الشاعر، ويعرض ذلك على عصور الاحتجاج وقيودها، يتعجب من تسامحهم مع سقطات شعراء عصور الاحتجاج، وسرقاتهم، ومخالفاتهم لمعايير الفصاحة والسلامة اللغوية، مقابل تشددهم في طرح الاستشهاد بشعر المولدين ومن جاء بعدهم عموما، مع أن فيهم طائفة من الشعراء مشهودا لها بالفصاحة والبراعة والإتقان، وهو ما يعبر عن جانب منه الجاحظ في كلامه عن شعر أبي نواس حين قال:" وإن تأملت شعره فضّلته، إلا أن تعترض عليك فيه العصبية، أو ترى أن أهل البدو أبدا أشعر، وأن المولدين لا يقاربونهم في شيء، فإن

اعترض هذا الباب عليك، فإنك لا تبصر الحق من الباطل، ما دمت مغلوبا" (الجاحظ، ١٩٦٥، ج٢، ص ٢٧)، ولا نعدم من النحاة المتأخرين من يرى أن في المولدين من هو بدوي فصيح، مشهود له بسلامة اللغة، وصحة اللسان.

وخلاصة العرض والتحليل لهذه القضية أن عصور الاحتجاج، وما يترتب عليها، تحتاج إلى إعادة نظر وتدبر؛ لأنها كانت سببا في حرمان "النحو من صور رفيعة من التركيب اللغوي كانت دراسته أجدى على اللغة العربية، ولا شك، من تلك النتف والنوادر التي شغلوا بالتقاطها، وكان جل قيمتها أن تمثل شواذ أو استثناءات وتفريعات تضفي على القواعد النحوية بظلال كثيفة من الاضطراب والتهويش" (جبل، ١٩٨٦، ص ٨٧)؛ ولذا ينبغي ألا نردد أقوال التقديس والتبجيل التي أكثرها يعلي من عدالة الرواة والحملة، ويرفع عنهم مواطن الزلل والخطل دون تأمل أو نظر، فهذان النظر والتدبر اللذان نطلبهما من شأنهما أن يؤسسا لمعايير ضابطة قولا وفعلا لعصور الاحتجاج، بحدودها الزمانية والمكانية، دون إغفال الناقل والمنقول عنه دراسة وتمحيصا.

ثانيا: قضايا العلل

ليس المقصود بذلك مصطلح العلل عند النحاة، وإنما العلل التي تظهر في الشاهد الشعري النحوي، ونجملها في العلل الآتية: علة الإسناد، وعلة الرواية، وعلة الشذوذ، وعلة الضرورة، وعلة الصناعة، وتقرّ هذه الدراسة أن مقدارا كبيرا من التداخل حاصل بين هذه العلل، ويتعذر الفصل التام بينها، بل إنها تتداخل مع القضايا التي وقفنا عليها آنفا، وكذلك مع قضايا الأثر التي سنبينها لاحقا، وكله لا يمنع من الوقوف عليها وقفة مستقلة.

أ- علة الإسناد: (المشهور والمجهول).

حين ننظر في علم الإسناد أو علم الرجال عند المُحَدِّثين يتبين لنا عظم الجهود التي بذلوها في هذا المضمار، وقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم" (الإمام مسلم، ٢٠٠٦، ج١)، ونقيس عليه لنقول: إن الأصل في هذا العلم أن يكون عند النحاة لغة لنعرف عمن نأخذ لغتنا.

تنبّه علماء اللغة في وقت مبكر لأثر الشعر المجهول القائل في تقعيد اللغة والتمثيل لها، لكنهم لم يقفوا من هذه القضية الموقف الواضح الذي تستحقه، فنجدهم يتشددون في مواضع، ويتساهلون في أخرى، كل حسب مقتضى المسألة، ذلك أنهم "لم يدرسوا الرواة وأحوالهم، ومن منهم الضابط، ومن منهم الوضاع والمخلط، فلم نعرف عن طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدِّثين، ...، ولم يحققوا النصوص التي بنوا عليها لا سندا ولا متنا" (الأفغاني، ١٩٩٤، ص ٧٣).

يقول السيوطي: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف صاحبه، صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص٥٩) وهذه أيضا واحدة من القضايا التي خالف فيها النحاة أقوالهم بأفعالهم، يقول محقق كتاب الإنصاف في أحد هوامشه: "كم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء [يعني البصريين والكوفيين] وهي غير منسوبة ولا سوابق لها أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين" (الأنباري١٩٧٠، ج٢، ص٥٨٣)، ولعل ذكر سيبويه أكثر من سواه في هذا المقام، مرده تأثر من جاء بعده بصنعته ومنهجه دون توقف عند ذلك، ومنه مثلا نقل من نقلوا لأشعار نسبها سيبويه لبعض بني أسد (سيبويه، ١٩٨٨، ج٣، ص ٨٦). وذهبوا إلى أن الحجة يؤخذ عنه وإن كان استشهد بالشعر المجهول القائل.

ويخلص بعض الدارسين إلى أن "الاعتراض على الاستشهاد بالبيت المجهول القائل لم يكن من أصول نحاة القرنين الأول والثاني" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٥٨)، لكن النحاة بعد ذلك كالمازني، والمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي جعفر النحاس، والأنباري، وابن هشام، وأبي حيان الأندلسي، والمتأخرين من بعدهم ردوا الاحتجاج بالمجهول، وترى هذه الدراسة أن الأصل كان يقتضي أن يكون الرد والاعتراض من النحاة الأوائل، لا من الذين جاءوا بعدهم؛ لأنهم الأقرب إلى ما قالوا عنه عصور الاحتجاج، ولأنهم يرسمون طريقا للنحاة من بعدهم. وعن قول قائل إن سيبويه كان حجة، وينقل عن الحجج والثقات، فهذا قول معلوم لكنْ فيه نظر، وما بين أيدينا من الكتب والأخبار يكشف أن "الأئمة الذين نقل عنهم سيبويه الشواهد لم يكونوا يعنون بنسبة الأبيات الشواهد، وإلا ما الذي يمنع أبا الخطاب مثلا من أن يسأل عن صاحب الشاهد ما دام قد سمعه منه نفسه؟ وهذا يوحي بأنهم كانوا يتكلون في ذلك على معرفتهم بمصنوع الشعر من صحيحه لقرب عهدهم به، ولثقتهم بمن ينشد هذه الشواهد ما داموا يعيشون في الحقبة المحتج بها" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٥٦)، وهذا التعليل الأخير فيه نظر، وخاصة ما ينص على معرفتهم بمصنوع الشعر من صحيحه، لأن القضية في الأساس هي نسبة الشاهد الشعري إلى قائله، وليس الشاهد المصنوع أو الموضوع.

ويذهب صاحب خزانة الأدب إلى أن سيبويه ذاته لم ينسب أي بيت استشهد به إلى قائل، ويقول ما نصه الواضح:" فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائليها فالنسبة حادثة بعده، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي، قال الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما ألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها"(البغدادي، ١٩٩٧، ج١، ص٣٦٩)، ولو افترضنا أنّ الجرمي لم يثبت أسماء قائليها، استنادا

لرواية الخبر السابق الواردة في طبقات النحويين (الزبيدي، ١٩٨٤، ص٧٥) دون كلمة (فأثبتها)، فإن ترك سيبويه لنسبتها لا ينتفي، ويعزز من هذا الفهم والتأويل رواية صاحب معجم الأدباء التي جاء فيها: "عن المبرد عن المازني عن الجرمي قال: في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتا سألتُ عنها، فعُرِف ألف، ولم تُعرف خمسون"(الحموي، ١٩٩٣، ج٥، ص٢١٢٧)، وتذهب دراسة إحصائية تالية لدراسة أحمد راتب النفاخ صاحب فهرس شواهد سيبويه إلى أن" الشواهد غير المنسوبة في الكتاب عددها ثلاثمائة وسبعة عشر شاهدا، منها خمسة وسبعون شاهدا عُرف قائلوها مع خلاف بين المصادر في أولئك القائلين، أما الباقي وعددها مائتان واثنان وأربعون شاهدا فينقسم إلى قسمين: قسم عُرف قائلوه، وعدد هذا القسم مائة وأربعة وثلاثون شاهدا، وقسم ما زال مجهولا – عندي– وعدد هذا القسم مائة وثمانية شواهد" (جمعة، ١٩٨٩، ص ١٣) وهذه الأرقام تؤكد أن ما يمكن أن يكون سيبويه قد نسبه كان محدودا جدا، وأن أغلب نسبة الشواهد جاء بعده.

ويكشف ما سبق لنا عن اقتداء أعمى بسيبويه ومنهجيته وشواهده، وتذهب خديجة الحديثي إلى أبعد من ذلك فتقول: "اعتُبرت شواهد سيبويه قديما كما تعتبر حديثا أصح الشواهد، ولا التفات لما يقوله الحاسدون أو المبغضون فيها، ويكفي أن يقال في البيت الشعري قديما أو حديثا أنه من شواهد الكتاب، أو من شواهد سيبويه ليعتبر ثقة ويؤخذ به في مختلف علوم العربية لا في النحو واللغة وحدهما" (الحديثي، ١٩٧٤، ص ١١١)، وهذا القول وأضرابه مما يعد في نظر هذه الدراسة خروجا عن أصول المنهج العلمي القويم، ومجافاة للموضوعية والاعتدال، وليس في ذلك قدح بعدالة سيبويه أو انتقاص من الثقة به، لكن سيبويه شيء والشواهد الشعرية ورواتها شيء آخر، فإن قبلنا المنع بالطعن في ثقة الإمام، فإننا لا نتحرج من الطعن في الشاهد أو الأخذ عليه، أو الأخذ على ناقله، وببعض التأمل في مثل ما مضى، نجد أن نظرة التقدير والانبهار لما صنعه القدماء ما زالت تلقي بظلالها على بعض الدارسين، على نحو يغلق باب البحث والاجتهاد، وهو ما يعني التحجر والتقوقع على الذات، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه الخبر الذي أورده السيوطي في المزهر أن المازني قال:" سمعت اللاحقي يقول: سألني سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال (فَعِل)؟ قال: فوضعت له هذا البيت"(السيوطي، ١٩٨٦، ج١، ص ١٨٠):

حَذِر أمورا لا تضير وآمـــنٌ ما ليـــــس منجيه من الأقدار

فهل الطعن في الشاهد يعني طعنا بسيبويه؟ وكيف بعد هذا الخبر وأمثاله سنغض الطرف عن قول سيبويه وغيره من النحاة: (حدثني الثقة)، أو (حدثني من أثق بعربيته)، أو (قال الشاعر الهذلي)، أو (قال الأنصاري)، أو (قال التميمي)، أو (قال بعض اللصوص)، وأمثالها من العبارات والتوصيفات التي هي جزء أصيل من منهج سيبويه في التوثيق على طول مساحة الكتاب؟ وهذا الذي نذكره استدلال على أحقية رفض قبول الشاهد الشعري دون نسبة، حتى وإن ذكره كل ثقات النحاة. وترى هذه

الدراسة أن إعادة النظر في شواهد سيبويه، وتتبع سندها سيقود إلى نتائج تلقي بتأثيرها في بعض ما جاء في كتابه، وهو ما سنذكر بعضه في الباقي من الدراسة.

ب- علة الرواية: (التعدد والاختلاف).

تنبه النحاة إلى تعدد روايات الشاهد الشعري الواحد أو إلى اختلافها، فحاولوا في بعض المواضع أن يفسروا هذه العلة بعيدا عنهم، ومن ذلك، يقول السيوطي: "كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا،...، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات" (الاقتراح، ٢٠٠٦، ص٦٣) وهذا طرح لا يخلو من وجاهة، لكنه يحتاج إلى أدلة وافية، وإن ثبت، كان لزاما على النحاة الأوائل أن يحددوا مواقفهم من مثل هذه المسائل، إذا لا يكفي أن يُخْتَزل أمر مهم كهذا باحتمال أن يكون الشاعر هو سبب تعدد الروايات.

ويدخل في هذا القضية تعدد رواة البيت الواحد، وفي هذا يقول البغدادي: "وإنما امتنع سيبويه عن تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يروى لشاعرين، وبعضه منحول لا يعرف قائله، لأنه قدُم العهد به، وفي كتابه شيء يروى لشاعرين" (البغدادي، ١٩٩٧،ج١/ ص٣٦٩-٣٧٠)، ونجد من الباحثين من يحصي الأبيات التي تعددت روايتها في كتاب سيبويه فيقول:" بعد إحصاء دقيق في كتاب سيبويه، وجدت أن هناك أبياتا تروى بغير رواية، بلغ عددها أربعة وثمانين بيتا" (البديرات، ٢٠٠٤، ص٢٧)، وهذا عدد كبير يرقى ليكون ظاهرة، وكان حريا بمعالجة وافية.

وبعيدا عن تعليلات القدماء المتناثرة، يمكن إيجاز أسباب تعدد روايات الشاهد الشعري في الآتي: "إنشاد الشاعر لشعره على غير وجه، وتعدد روايات البيت بتعدد رواته، وإصلاح الرواة لما يرونه، وتحريف النحاة لبعض الشواهد" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٦٥)، وكلها أسباب وجيهة ولها أدلة تعززها، ونحن نضيف إليها سببا يتعلق باختلاف نسخ الكتاب ومخطوطاته، فما وصلنا من نسخ ومخطوطات وما تناقله النحاة القدماء يكشف عن اختلاف في كثير من المواضع، والنسخة التي وضعها سيبويه – مثلا– لم تصل إلينا لنقارن بينها وبين ما وصلنا، وبالعودة إلى الأسباب أعلاه، ترى الدراسة أن السبب الأول ضعيف الأثر، لم يرد إلا فيما ندر، وهو –وإن ثبت على بعض الشعراء– إلا أنه كان بعيدا عن الشواهد الشعرية النحوية، أما السبب الثاني والثالث فهما من جنايات الرواة، وعملهم فيه مشهور، قد يكون خطأ وقد يكون نسيانا، وقد يكون متعمدا، وأشهر ما ورد في هذا المقام ما يحكى من "أن الهذلي دخل على رواة شعر الفرزدق فوجدهم يعدلون ما انحرف من شعره"،...، وكان رواة جرير "يقوِّمون ما انحرف من شعره وما فيه من السناد" (الأصفهاني، ١٩٩٤، ج٤، ص٤٣٣).

أما السبب الذي هو تحريف النحاة لبعض الشواهد، فإنه من الحقائق التي يصعب على بعض اللغويين الاعتراف بها، ويسوؤهم أن يقال بأن إماما من أئمة النحاة الأوائل قد اقترفه، لكن الأمر يدعو إلى المكاشفة والموضوعية بتجرد، وحسبنا في هذا السياق أن نشير إلى كتاب "تغيير النحويين للشواهد، وهو بحث يشتمل على أكثر من مائتي بيت حرّفها النحاة للاستشهاد بها" (فاخر، ١٩٩٦، ص ١٧-٥٥). وأيا ما كانت الأسباب والكيفيات، فإن المسألة جديرة بالوقوف عليها، والبحث في آثارها.

وإلى جانب ما سبق فإن هذه الدراسة تنظر إلى هذه القضية من جانب آخر، فمع أن أسباب الاختلاف والتعدد مهمة في هذه القضية، إلا أنه من المهم كذلك معرفة منهجية العلماء في الاستشهاد بالشاهد الشعري المختلف الروايات أو المتعدد الروايات، وهذا يشمل في جانب منه تتبع طرائقهم في عرض أمثال هذه الشواهد، والوقوف عليها، ويشمل في جانب آخر البحث عن محاولات تأصيلية لقضية اختلاف الروايات، وباستقصاء الشواهد الشعرية التي وقع فيها تعدد الرواية واختلافها نجد أن الأمر محصور في بابين: باب اختلاف الرواية وموضع الشاهد واحد، وباب اختلاف الروايات واختلاف الشاهد أو موضعه، وهذا الذي نذهب إليه قريب مما هو موجود عند علماء الحديث، الذين جعلوه في قسمين: الاختلاف الظاهري، والاختلاف الحقيقي، وهذه قضية بعيدة عن مطالب الدراسة وأهدافها، لكنها قمينة بالذكر والتنبيه.

ومن شواهد النوع الأول للاختلاف ما نجده في اختلاف رواية بيت قيس بن زهير العبسي، فقد روي عند جمهور النحاة بإثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم (يأتيك) على هذا النحو:

ألمْ يَأتِيك والأنبَـــــاءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زيـــــــاد

ورواه ابن جني وغيره بحذف حرف العلة، أي: (يأتِك)، وهذا الاختلاف في الرواية جعلهم يتكلفون تخريج الشاهد، ويتأولون ما لا نفع فيه أو جدوى، وما ذلك –كما ترى الدراسة – إلا لأنهم لم يحددوا مسبقا أصولا للاستشهاد بالشعر المختلف الرواية، وإذا تركنا أقوالهم وتخريجاتهم للمسألة – تخفيفا، ولأن ذلك معلوم لأهل هذا العلم– فإننا نقف على واحد من تخريجاتهم يكشف للدارس مقدار التوعر والتكلف الذي قد يصلون إليه، فالأنباري في الإنصاف يرى أن الياء في (يأتيك) ليست الياء الواجب حذفها جزما، بل إن الشاعر أراد (يأتِك)، ثم" أشبع الكسرة [كسرة التاء] فنشأت الياء، وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها الحروف كثير في كلامهم، فكذلك ها هنا" (الأنباري، ١٩٧٠، ج١، ص٣٠)، وهذا من المبالغات التي كان يغنيهم عنها الاقتصار على الرواية الأوثق.

ومن نماذج ذلك أيضا، نقف على بيت للأعشى رواه (سيبويه) في كتابه (١٩٨٨، ج٢، ص١٣٧) على هذا الوجه:

في فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قدْ عَلِموا أنْ هالِكٌ كـــلُ منْ يَحْفَى ويِنْتعِلُ

وروي عجزه عند غير سيبويه على الوجه الآتي:

في فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قدْ عَلِمــوا أنْ ليسَ يَدْفعُ عنْ ذي الحِيـــلَةِ الحِيَلُ

وعلى الرواية الأولى– رواية سيبويه– تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، وقال السيرافي، وفي كتاب أبي بكر مبرمان: "هذا المصراع معمول، أي مصنوع، والثابت المروي (أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ)، قال والشاهد في كلتا الروايتين واحد، لأنه في إضمار الهاء في (أنْ)، وتقديره: أنه هالكٌ، وأنه ليس يدفع، قال ابن المستوفى: والذي ذكره السيرافي صحيح، ولا شك أن النحويين غيروه ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعا، وحكمه أن يقع بعد أن المثقلة منصوبا، فلما تغير اللفظ تغير الحكم" (البغدادي، ١٩٩٧، ج٨، ص٣٩٠–٣٩١). لكن بعض الدارسين الذين يرون سيبويه فوق الخطأ والزلل يقول: "وفي قول السيرافي وابن المستوفى نظر، لأن الرواية الأولى رواها سيبويه عن شيوخه الثقات، وهو من هو في الرواية،...، فهذه الثقة فيما يرويه سيبويه، وعدم الطعن في كتابه تجعلنا نتردد في قبول ما قاله السيرافي وابن المستوفى عن روايته الأولى" (العبيدان، ٢٠٠٦، ص٣٢٩)، فهل هذا الكلام يستقيم مع أصول المنهج العلمي، ومع ما سبق توضيحه؟

أما النوع الثاني، فهو الاختلاف الحقيقي، "وهو أن تتعارض روايتا البيت الواحد أو رواياته على نحو لا يمكن الجمع بينهما أو بينها، وهذا النوع من الاختلاف في الرواية هو الأغلب في الشواهد الشعرية المختلف فيها" (العبيدان، ٢٠٠٦، ص ٣٣١). وأمام هذه الشواهد تجد كل نحوي من النحاة ينتصر لرأيه ويجتهد في إثبات وجه الرواية الذي يوافق قواعده، وقد يذهب بعضهم للخروج من هذا المأزق إلى ترجيح رواية على أخرى، ونذكر من شواهد ذلك اختلاف رواية بيت لطرفة بن العبد اختلافا تغير معه موضع الاستشهاد، يقول فيه:

ألا أيّهذا اللائِمي أحْضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذات هل أنتَ مُخْلِدِي

فقد رواه النحاة الكوفيون بنصب (أحضرَ)، اتساقا مع رأيهم بجواز عمل (أنْ) الناصبة للفعل المضارع محذوفة، واستدلوا على ذلك أيضا أنه عطف عليه (أشهدَ)، أما سيبويه وجمهور البصريين فيروونه برفع (أحضرُ)، وما ذلك إلا ليتسق مع قاعدتهم التي تنص على أن عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، "وفي مثل هذه الحال لا يمكن الجمع بين الروايتين، ولا بد من إسقاط إحداهما"

(العبيدان، ٢٠٠٦، ص ٣٣٢)، وترى هذه الدراسة أن رأي الكوفيين أوجه، وأدلتهم أقوى، ولنا في التأويل الذي طالما أسرفوا فيه حجة لقبول رواية النصب، فلماذا تركوا التأويل في مثل هذا المقام؟

وخلاصة القول في هذه القضية أن الأئمة لم يكن لديهم منهج واضح وأصيل في تناول هذه القضية، لكنهم اتخذوا مواقف واتجاهات من وقوفهم عليها، تجلى في محاولة الجمع والتوفيق بين الروايات تفسيرا وتأويلا، فإن عزّ عليهم الأمر ذهبوا إلى الترجيح، لبواعث يفترضها الشاهد ذاته، وليس من أصول تواضعوا عليها.

ج- علة الشذوذ: (مظاهر التكلف).

وهذه العلة امتداد لما سبقها من العلل، فتجد منهم من يقبل الشاهد الشعري الشاذ، ومنهم من يرفضه، وكل هاديه مذهبه وموافقة قوله، ومن أمثلة ذلك قال ابن السراج: "أنشد بعض الناس:

يـــــا ليْتَنِي مِثْلك في البَياضِ أبْيَضَ من أختِ بني إبـــــاضِ

قال أبو العباس [يقصد المبرد] هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النحو، ومن لا حجة معه" (ابن السراج، ١٩٩٦، ج١، ص١٠٥)، وهذا البيت على شذوذه مقبول عند الكوفيين، بل يحتجون به لبعض قواعد اسم التفضيل.

ومن العجب أن نقف على مبالغتهم في التكلف لتخريج ما شذّ من الشواهد الشعرية، وإسرافهم في الوقوف عليها، لغياب منهجية واضحة في هذا الباب، ومن نماذج ذلك ما صنعوه في البيت المنسوب إلى عمرو بن معدي كرب حينا أو حضرمي بن عامر الأسدي حينا آخر، وهو:

وكـــــلُ أخٍ مُفَارِقُه أخُـــــوه لَعمْرُ أبيك إلا الفَرْقَـــــــدَان

فقد أشكل عليهم رفع (الفرقدان) بعد إلا الاستثنائية في حال وجوب النصب، وتكلفوا سبعة تخاريج "كلها مردود عليها، ومنقوضة من قبل النحاة، وقد جاءت مع ردودها في خمس صفحات من الخزانة" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٣٨)، وكان يكفيهم أن يقولوا في الشاهد: إنه من الشاذ الذي لا يقبل، وينتهي الأمر، وقريب من ذلك ما حاولوه في بيت الفرزدق الذي يقول فيه:

وَعَضُّ زَمانٍ يا بنَ مَروان لم يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحتا أو مجلفُ

فمع أن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، عابه عليه، ولحّنه فيه، وخبره مع الفرزدق في هذا البيت مشهور، إلا أن بعضهم كابن جني والأنباري وغيرهما حاول تخريجه على ما فيه من شذوذ، ولم يأت بشيء مقبول، وأمثال ذلك مبثوثة في كتبهم، أتعبتهم وأتعبت من جاء بعدهم، ولم تزد في النحو إلا التوعر والتعقيد.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنهم لأسباب غير منهجية قد قبلوا الروايات الشاذة وفق أسس ومعايير تتصل بالسماع والقياس، لكنها بقيت تتصف بالعموم، دفعتهم إلى قبول أكثر ما وقفوا عليه من شواهد تتصف بالشذوذ، وإلى رفض قليل من الشواهد الشاذة، أو عدم القياس عليها.

د- علة الضرورة: (إشكالات القبول والرفض).

لا شك أن كلام العلماء – قديما وحديثا–في قضية الضرورات الشعرية أمر يصعب الإحاطة به في هذا العرض، ونحن معنيون في هذه الدراسة بالوقوف على تلك الضرورات الشعرية التي خرجت عن أعراف اللغة ونواميسها، ووجدت من النحاة محاباة واشتغالا، ترك أثرا في الدرس النحوي قديما وحديثا.

ولا مبالغة حين نذكر أن الضرورة الشعرية ما هي إلا صنعة من صنائع النحاة، "عندما يعجز النحاة عن التوفيق بين الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة، وأين هذا من موقفهم من القرآن والحديث؟" (حسان، ٢٠٠٠، ص٩٦)، صحيح أن "الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، وقد يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون فأما لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك" (ابن فارس، ١٩٩٧، ص٢١٣).

ومهما يكن الأمر فالأصل أن نقول:" وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، بلى للشاعر إذا لم يطّرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالا، بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا" (ابن فارس، ١٩٩٧، ص ٢١٣) ونقل السيوطي: "ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص ٣٤)، وهذه المواقف هي الأصل الذي تقبله الدراسة، وترى أنه لو طابق أفعالهم لكان في ذلك منفعة للغة وقواعدها، واحترام أكبر للناطقين بها، وهذا ما دفع بعض الباحثين للقول: "كثر حديثهم عن تلك الضرورة الشعرية التي أعدها وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم، ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف أو تصمه بمثل هذه الوصمة وما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنهم بحثوا الشعر وحده، وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم" (أنيس، ١٩٧٨، ص٣٤٣) .

وترى هذه الدراسة أن ما ترتب على "الضرورة الشعرية" من لغط في اللغة والاستعمال، يتحمل وزره طرفان: الشعراء، والنحاة، أما الشعراء فلهم لغتهم الخاصة، وقد يخرجون على الأساليب الشائعة، وعند هذا يقبل منهم ما وافق الاستعمال ويرد عليهم ما خالفه، والمبدع منهم من يمتلك ناصية اللغة والمعاني ويطوعها لمراده، وأما النحاة فقد احتال بعضهم في هذا الباب، واعتدل بعضهم فيه واتزن، غير أنه لا

بد من ترجيع النظر في "الضرورة الشعرية" وإخراجها من دفاتر النحاة ورميها بين أيدي النقاد والأدباء. فمن الذي أباح للنحاة أن يعطوا الحق للشاعر في الخروج على قواعد اللغة؟ ولو فرضنا أنهم منذ البداية رفضوا خروج الشاعر على القواعد أما كان هذا هو الأيسر والأمثل؟ لكن الأمر تفسيره يسير، وهو أن الشعر والشعراء أسبق من النحو والنحاة، ولما حدوا حدود الاستشهاد والفصاحة والثقة، وجدوا هذا المخالف داخلا في تلك الحدود، وتعذر أن يطرحوه فركنوا إلى الضرورة، ومن هنا نجد أن نحاة القرنين الأول والثاني كان منهجهم في تخريج كل ما خرج على القواعد أن يلحقوه بالضرورة، خلافا لبعض نحاة القرون التالية الذين لم يجدوا حرجا في تخطئة البيت ورده، وسنشير إلى بعض الشواهد في قضايا الأثر تخلصا من التكرار والإثقال.

هـ- علة الصناعة: (إشكالات الثقة والعدالة)

وهذه العلة تقتضي السؤال: لماذا كان بعض النحاة يقبل الشاهد الشعري المصنوع أو يصنعه؟ لا شك أن لذلك جملة من الأسباب، منها ما يدل على أهمية الشاهد الشعري عندهم، وقيمته في رفع منزلتهم، إلى جانب الجهالة من جهة، أو الانتصار لمذهب من جهة أخرى.

وتتشعب هذه العلة إلى شعبتين: الشعر المصنوع من غير النحاة، والشعر المصنوع من النحاة، والأولى فيها أكثر المصنوع وأشهره، وعن ذلك يقول صاحب الطبقات: "في الشعر مصنوع مفتعل، موضوع كثير، لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا غريب يستفاد، ولا مثل يضرب، وَلَا مديح رائع، وَلَا هجاء مقذع، وَلَا فَخر معجب، وَلَا نسيب مستطرف، وَقد تداوله قوم من كتاب إِلى كتاب، لم يأخذوه عَن أهل الْبَادِيَة، وَلم يعرضوه على الْعلمَاء، وَلَيْسَ لأحد إِذا أجمع أهل الْعلم وَالرِّوَايَة الصَّحِيحَة على إبطَال شيء مِنْهُ أَن يقبل من صحيفَة، وَلَا يرْوى عَن صحفي" (الجمحي، ١٩٨٠، ج١، ص٤)، ومما لا شك فيه أن شيئا من هذا المصنوع الموضوع من الرواة قد وجد طريقه إلى كتب النحاة فاستشهدوا به دون علم بحاله، وفي هذا يقول السيوطي:" وقد وضع المولدون أشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظنا أنها للعرب، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتا، وأن منها قول القائل (السيوطي، ٢٠٠٦، ص٥١):

أعْرِفُ مِنْها الأنْفَ والعينانا ومِنْخَرين أشْبَهـــــــا ظبيانا

وهنا تظهر علة الجهالة بقائله، لتجتمع إلى علة صناعته، فقد "روى خلف الأحمر أنهم صاغوا "فُعال" متسقا من أحاد إلى عشار، وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص٥٢)، وأغلب ما ذهبوا إليه في إظهار علة الوضع والصناعة ما كان فيه مخالفة أكبر من أن يطيقوا تأويلها، ولا نكاد نقف على أسس واضحة يميزون فيها بين الشعر المصنوع أو المجهول القائل، واكتفى كثير منهم بنقل بعضهم أقوال بعضا.

أما الشعر الذي صنعه النحاة، فهو من المسائل التي لا يليق لأي لغة أن توسم به، إلا أنه أمر حدث، فقد "تجرأ النحاة وصنعوا الأبيات، وأعدوا الشواهد، ولم يكن ذلك في العصور المتأخرة، بل كان في عصر سيبويه وفي كتاب سيبويه" (فاخر، ١٩٩٦، ص١٨)، ولأن المسألة فيها من التعقيد ما يتعذر معه الكشف عن صناعة الشاهد إلا ما جاء بإقرار الصانع – وهيهات ذلك – فإنهم كانوا حذرين باتهام نحوي بالصناعة، وكانوا يكتفون بعبارات ملبسة كالقول: (وقيل بيت مصنوع) أو (وتظهر فيه الصنعة) كما في البيت الذي ورد في كتاب سيبويه ونصه:

هلْ أنتَ باعِث دِينَار لحَاجَتِنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

وموضع الشاهد: نصب (عبدَ رب)، وبعد جدال طويل، وتأويل وتفسير، نجد منهم من يقول: "والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها، وقال ابن خلف: قيل هو لجابر بن رألان السِّنبسي، وسِنبس: أبو حي من طيّئ. ونسبه خدَمة سيبويه إلى جرير، وإلى تأبط شرا، وإلى أنه مصنوع، والله أعلم بالحال" (البغدادي، ١٩٩٧، ج٨، ص٢١٩).

ومن أمثلة ذلك أيضا ما وقع في كتبهم من الجدال والاختلاف على ضبط كلمة (مشيها) الواردة في بيت مصنوع، وينسب أحيانا إلى الزباء، ونصه:

ما للجِمَالِ مشْيَهـــــا وَئيدا أَجَنْدلا يَحْمِلنَ أمْ حَديـــــــدا

وذهبوا إلى أن رواية (مشيها) مثلثة: بالرفع، والنصب والخفض، ولو تركنا الصنعة الظاهرة فيه، وقبلنا نسبته إلى الزباء فإن الاحتجاج به ساقط؛ لأنها أعجمية لا يُحتج بشِعرها، والظاهر لنا أن البيت قد يكون من صنعة رواة السير والأخبار والقصاص.

ومن مظاهر الصناعة أيضا ما وجد عندهم من صناعة أشطر يكملون بها شطرا احتجوا به، ومن ذلك استشهادهم ببيت لبيد الذي نصه:

ولَقَدْ عَلمْـــــتُ لَتَأْتيَنَّ مَنيّتي إنّ المَنايا لا تَطِيشُ سِـــــــهامُها

وتناقل النحاة هذا البيت من سيبويه حتى أحدث عصورهم، للاحتجاج على أن اللام الواقعة في جواب القسم من الأدوات التي تُعلّق أفعال القلوب عن العمل، إلا أنه لا وجود للشطر الأول الذي هو موضع الاحتجاج في ديوان لبيد، وما هو موجود مع المصراع هو: "صَادَفْنَ مِنْها غِرَّةً فأصَبْنَها" (لبيد العامري، د.ت، ص١٧١)، وهذا يصلح القول فيه: إن البيت لا شاهد فيه.

ومن مظاهر الصناعة عندهم، أن يلفقوا بيتا من بيتين، ومثاله بيت الشعر الوارد في كتاب سيبويه، قال النحاة: إنه "مملط، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري" (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢، ص٢٨٠)، ونحن نكتفي بالإشارة لهذه الحالة دون الاستشهاد عليها؛ لأننا نراها ضربا من ضروب التغيير قد يبعدها عن علة الصناعة، ونماذج ذلك مبسوطة في كتاب تغيير النحاة للشواهد (فاخر، ١٩٩٦، ص ٢٥-٢٧) لمن أراد الرجوع إليها.

وخلاصة ما نذكره في هذه العلة هو أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد فيها، "فالشاهد الذي تقبله اللغة ولا تعافه، أو الذي يمكن أن يخرّج من باب حمل الفروع على الأصول يمكن الاحتجاج به" (موعد، ٢٠٠٤، ص ٧١)، وهذا ما ترى الدراسة أن تركه أولى؛ تنزيها للغة ونحوها أن يكون للشاهد المصنوع حضور فيها، حتى وإن وافق بعض أوجه العربية، يضاف إلى ما سبق أن بعض النحاة – دون أن يكون ذلك منهجا أصيلا– قد "أسقط الاحتجاج بالشاهد المصنوع، الذي في روايته خلاف، لأن اختلاف الرواية يفوّت الاحتجاج به، وكذلك يسقط الاحتجاج بالأبيات التي غيَّر النحاة فيها" (موعد، ٢٠٠٤، ص٧٢).

ثالثا: أثر القضايا: منازل التقعيد وإشكالاتها.

إن المقصود من هذه الجزئية هو تلك الآثار والأحكام التي طالت اللغة وقواعدها، استنادا للقضايا التي عرضناها أعلاه، وكان يمكن توزيعها على القضايا التي ذكرنا في العلل، لكننا آثرنا إفرادها في جزئية مستقلة لأن بعض هذه الآثار كان مرتبطا بعلتين أو أكثر من علل الشواهد الشعرية النحوية، وهي تكاد تكون جانبا توضيحيا تطبيقيا يستكمل ما عرضناه من قبل.

أ- الأثر المعنوي.

أول أثر لهذه القضايا هو: الأثر المعنوي، وهو ما جعل العربي على امتداد العصور يذهب إلى تقدير الشاهد الشعري في دراسة اللغة وقواعدها، ويترك ما سواه من شواهد في كتاب الله، وحديث رسوله، وبليغ نثر العرب، بل إن بعض الدارسين لا يعرف القاعدة إلا إذا عُرض له شاهدها الشعري، فأصبح الشاهد الشعري بمنزلة تساوي القاعدة أو تفوقها، والمتأمل في كتب القدماء من النحاة يدرك أنه " لا غنى لكل نحوي من شاهد يستشهد به ليسند قاعدته، ويؤيد به وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألة ما، لاسيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء، أو كانت خارجة عن القياس" (النايلة، ١٩٧٦، ص٢١). وهذه المنزلة للشاهد النحوي تتفاوت من مسألة إلى مسألة ومن شاهد إلى آخر.

ومما شاع بين الدارسين أن الشاهد الشعري هو الأقوى من بين المصادر الأخرى للاستشهاد، وعزز من هذا المذهب تلك العناية الفائقة بالشواهد الشعرية، وشروحها في المصادر، غير أن الذي لا شك فيه أن الشاهد القرآني هو الحجة التي لا ترد،" فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا،..، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه" (السيوطي،٢٠٠٦، ص٣٩).

أ- اطراد الخلاف والاختلاف: توجيها، وترجيحا، وتأويلا.

ونعني بهذا الأثر، ما ترتب على قضايا الشاهد الشعري النحوي من خروج على أصول الخلاف التي لا بد من وقوعها في أي لغة أو علم، وقد أذكى نار الخلاف والفرقة بينهم مجافاة الموضوعية في بعض المواضع، والتعصب الأعمى للمسائل، فنجد بعض النحاة يعمد إلى الشاهد الذي فيه اشتباه أو صنعة " نصرة رأي ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه".(السيوطي، ٢٠٠٦، ص٥١)، ففي علة نسبة الشاهد الشعري نجد من النحاة من يلجأ إليها حين يريد الاحتجاج لرأيه، والنيل من غيره، ومثاله ما نقف عليه عند صاحب كتاب الإنصاف في المسألة رقم (٨٠) وعنوانها:(هل يجوز إظهار "أن" المصدرية بعد "لكي" و"حتى"؟) إذ نجده في سياق الرد على الكوفيين يقول: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الذي أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه: أحدها أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة" (الأنباري، ١٩٧٠، ج٢، ص٥٨٢-٥٨٣)، لكن صاحب هذا القول يغض الطرف عن هذه العلة في شواهد أخرى يقف عليها في مسائل غيرها، دون أن يكون ذلك أصلا ثابتا عنده.

ولنا في مبدأ الترجيح عندهم شاهد آخر على أثر الخلاف في الدرس النحوي، فالترجيح من المسائل التي يظهر الاضطراب والغموض فيها عند توجيه النحاة للشاهد الشعري، والناظر إلى صنعتهم، يتبين أنهم يحاورون الشاهد، ويردون على الاعتراضات، ولا ينتهي الأمر عندهم على نحو قاطع في المسألة، فيلجأون إلى ألفاظ فيها من العموم والغموض ما يعقد الدرس، ويخلق الحيرة، ونضرب مثالا على ذلك ما انتهجه سيبويه في ترجيحاته، مستعملا ألفاظا من مثل: أحمل، وأقرب، وأبعد، وأجلد، وأخف، وأثقل، وأجود، وحسن، وقبيح، وغيرها على امتداد الكتاب، دون أن يحدد دلالة كل مصطلح، أو معياره، ولو أراد دارس اليوم أن يستعمل هذه الألفاظ لما استطاعها، ولن يقدر أن يتجاوز استعمالها في وصف ما لم يصفه صاحبها، ونجد من الباحثين من ينتصر لمثل تلك المصطلحات ويدعو إلى تحويلها نظرية، فيقول:" لقد أقام سيبويه منهجا لغويا مبنيا على أسس علمية دقيقة، تتمثل في الترجيح القائم على القرب والبعد، والترجيح القائم على الخفة وشدة التمكن، والترجيح

القائم على قوة الكلام وصحته، والترجيح القائم على نسبة الورود في كلام العرب، وهذه الأسس تصلح للدرس اللغوي في أي زمان ومكان، وكان على الباحثين العرب النظر إلى مثل هذه المعايير التي استنبطها سيبويه، وأن يجعلوا منها نظرية لغوية عربية" (الدلابيح، ٢٠١٣، ص٢٠)، وإن كان في الكلام الذي مضى شيء من الوجاهة –نظريا– إلا أن فيه أيضا كثيرا من الحماسة والانفعال، ويحتاج إلى إعادة نظر، ولن تفلح أي محاولة في جعله نظرية لغوية عربية، ما دام يفتقر إلى الأصول والأسس والمحددات.

أما التأويل، فإنه من أعظم أبواب الخلاف والاختلاف التي فتحها النحاة، ولم يسلموا من الوقوع في وبالها، ولن نناقش جواز التقعيد على التأويل، لكننا نقول: ما من موضع أنسب من الشعر ولغته للتأويل، وإن كان المتأخرون منهم لا يترددون في رفضه، فقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله:" إذا دخل الدليلَ الاحتمال سقط به الاستدلال، ورد به على ابن مالك كثيرا من مسائل استدل عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على نصب "الأخ" بقوله:

أخاك الذي إنْ تدْعُهُ لِمُلِمّـــــة يُجِبْك بما تَبغي ويَكفيك من يبغي

فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل، أي الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال" (السيوطي، ٢٠٠٦، ص ٦٣). لكن كتب النحاة تزخر بشواهد شعرية جاوزوا في تأويل فسادها وشذوذها حد الشطط ولم نر من يُسقِط الاستدلال بها، "بلغ ذلك حد نصب الفاعل، ورفع المفعول نحو ما في قول الشاعر:

مِثل القنافذِ هدّاجونَ قد بلغــت نجرانَ أو بلغت سؤاتِهم هجــرُ

وقوله:

إنْ مَنْ صَاد عقعقا لَمشُـــــوم كيفَ مَنْ صاد عقعقان وبــوم

فلم يستنكر النحاة ذلك، وعللوه بأمن اللبس" (فلفل، ٢٠٠٦، ص٣٧)، ولا ندري لماذا لم يرفضوا هذا ويريحوا أنفسهم من عناء التأويل؟ بل إن سيبويه قد يلجأ إلى حمل الضرورة على الضرورة كما فعل ببيت الشعر الذي ينسب إلى عامر بن جوين الطائي الذي يقول:

فلمْ أرَ مثلها خُباسة واحــد ونهنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعلَهُ

وموطن الشاهد تخريجه نصب الفعل المضارع (أفعله)، بقوله: "حملوه على (أن)، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين كثيرا، فسيبويه خرّج نصب هذا الفعل على تقدير (أن) واقعة في خبر كاد، مع أن مجيء (أنْ) هذه في خبر كاد من الضرائر عنده، ولا شك في أنه لم يجد تخريجا أمثل من

ذلك لهذا البيت" (فلفل، ٢٠٠٦، ص ٩٣)، وهنا نتساءل: لماذا كان عليه أن يجد تخريجا للبيت؟ ما عليه لو أنه لحّنه أو ردَّه؟

ويتتبع أحد الباحثين ظاهرة تأويل الشاهد النحوي الشعري في باب (إن وأخواتها)، وينتهي إلى القول: "إن نحاة البصرة في حال اصطدام النص الشعري بقواعدهم النحوية يقوم منهجهم في معظم الأحيان على التأويل، وإن نحاة الكوفة يقوم مذهبهم النحوي على السماع في تقعيد القواعد النحوية، ونادرا ما يلجأون إلى التأويل" (هنادي، ٢٠١٦، ص٥٩١)، وترى الدراسة أن التوسع في رصد الظاهرة سيكشف أن الفريقين قد استعرضا قدراتهما على التأويل في كثير من الأبواب بحاجة أو دون حاجة، وعليه فإن هذه الدراسة تدعو إلى ضرورة قصر الشواهد الشعرية على وجه إعرابي واحد، وإغلاق باب التأويل، وتعدد الوجوه الإعرابية قدر المستطاع.

ج- التقعيد النحوي: (ضبط الأصول وتوسيع الفروع).

وهذا الأثر هو الأعظم في باب علل الشاهد الشعري النحوي، وتراوحت مذاهب الدارسين فيه بين التقليل من أثر الشواهد الشعرية التي فيها علل في التقعيد، وبين عناية بأثرها، ومما يذكر في هذا السياق أن محمد عبده فلفل ذهب إلى أن: "بناء القواعد أحيانا على الشعر وحده لدى الكوفيين أمر معروف عند الدارسين قديما وحديثا" (فلفل، ٢٠٠٦، ص ٢٥)، في حين ترى خديجة الحديثي أن سيبويه "ومع علمه بأن بعض الأبيات مما نسب لغير قائله أو كان مصنوعا، فقد استشهد به في كتابه مع إشارته إلى أنه منحول أو مصنوع، صنعه النحويون أم غيرهم، ولم يكن استشهاده به أساسا بنى عليه قاعدة أو موضعا قاس عليه، إنما كان تمثيله به للتقوية والاستئناس لا غير" (الحديثي، ١٩٧٤، ص ١١٩)، وهذا حجاج لا تراه الدراسة مستساغا ولا مقبولا، فما دام الحديث عن قامة نحوية سامقة، وما دام الشاهد الشعري تاليا للقاعدة المؤسسة بشواهد يُعْتدُّ بها، فأين وجه التقوية بما هو واهٍ في أصله؟ وما معنى الاستئناس بما هو شبهة وموضع طعن ونظر؟ وإن كان سيبويه يقع في ذلك، فماذا أبقى لمن هم أدنى منه كعبا؟

ويقول المبرد: "السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة" (المبرد، ١٩٩٧، ج١، ص٣٣). إلا أن الذي لا شك فيه أن بعض الشواهد الشعرية كانت تدفعهم إلى التوسع في قواعدهم، ومن ذلك على سبيل المثال أن النحاة أقروا أن يقع خبر (إن) جملة خبرية، ولكن بعضهم ذهب إلى جواز أن يقع خبرها جملة طلبية ليستقيم ذلك مع قول الشاعر أبي مكعت:

إنّ الذين قَتَلْتُم أَمْس سـيّدَهم لا تَحسَبوا لَيْلَهم عن لَيْلِكم نامـا

وفيه جاء خبر (إن) جملة طلبية مسبوقة بنفي (لا تحسبوا ليلهم..)، ومن البصريين الذين أجازوا ذلك: أبو علي الفارسي، وابن جني، إضافة إلى مكي بن أبي طالب، والبغدادي، "ويلاحظ أن الفارسي وابن جني لم يقيدا جواز وقوع خبر (إن) جملة طلبية بالقلة أو الندرة، إنما ذكرا الجواز مطلقا خلافا لما فعله الرضي الذي قال: وإن كان قليلا" (هنادي، ٢٠١٦، ص٥٦٥)، وعلى النقيض من الإجازة منع بعض النحويين ذلك وعدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، ومنهم: البطليوسي، وابن مالك، وأبو حيان، ويحيى بن حمزة العلوي، وابن عقيل، وغيرهم، ولابن عصفور رأيان: الجواز، والمنع،(هنادي، ٢٠١٦، ص ٥٦٩)، ولقد سودوا عشرات الصفحات في شاهد شعري واحد، بين أخذ ورد على نحو يخرج النحو من القلوب والعقول، ويوسّع القواعد ويزيد الفروع.

ومما تذهب إليه هذه الدراسة الدعوة إلى إسقاط كل قاعدة نحوية يحتج فيها بشاهد نحوي فيه علة، كجهالة النسب أو التحريف والتغيير، أو الشذوذ أو الصناعة، وينبني عليه زيادة القواعد، ومن نماذج ذلك: قاعدة جواز الجمع بين (كي) و(أنْ)، فقد استشهد النحاة على القاعدة بشاهدين شعريين، أولهما مجهول القائل، ونصه:

أردت لكيمـــا أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقـــــــــع

وأما الشاهد الثاني فبيت لجميل بثينة، ذكروا نصه على النحو الآتي:

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحا لسانك كيما أنْ تغرّ وتخدعـــــــا

وذكر ابن يعيش أن موضع الشاهد يروى برواية مختلفة هي: "لسانك هذا كي تغر وتخدعا" (جميل، ١٩٧٧، ص١٢٦)، وأمام ما سبق "تنهار القاعدة من أساسها إذ لا شاهد معروفا يؤديها" (الأفغاني، ١٩٩٤، ص ٦٧).

ومن نماذجه أيضا إسقاط قاعدة جواز الجمع بين (يا) النداء، و(ميم) اللهمّ، وهذه من قواعد الكوفيين، احتجاجهم لجوازها كان مبنيا على بيت شعر مجهول، نصه:

وما عليك أنْ تقولي كلمـــــا صليتِ أو سبحتِ يا اللهـــــــم

فقد اعترض عليه الزجاجي لعلتين: الجهالة والشذوذ، فقال: "من الشاذ الذي لا يعرف قائله" (الزجاجي، ١٩٨٦، ص٣٢).

وخلاصة القول في هذا الأثر أن غياب المنهجية العلمية الواضحة عن الاستشهاد بالشعر أدى لإشكالات نحوية كثيرة ليس أقلها استحداث قواعد على القواعد، ومن جملة هذا نذكر أن تعدد الروايات واختلافها دفع وحده سيبويه إلى "تأصيل قواعد جديدة لم تكن موجودة لولا هذا التعدد في رواية موطن الشاهد: مثل: تعدي الصفة المشبهة إلى مفعول واحد، ونصب العلم المنادى كالنكرة المقصودة، وإلغاء

عمل ما الحجازية، وإجراء القول مجرى الظن، وإلغاء عمل لا النافية للجنس، وإشراك الاسمين المناديين بحرف نداء واحد، ووقوع المصدر ظرفا، وفتح المضعف الآخر في حالة الأمر، والإخبار بالمصدر عن اسم العين، وغيرها" (البديرات، ٢٠١٣، ص١٥٣)، وهذا من شأنه أن يزيل شبهة الصعوبة والتعقيد عن الدرس النحوي، وييسر سبيله لطالبيه، ويقيم أصول المنهج اللغوي العربي الذي يعتدّ به في التقعيد.

الخاتمة:

بعد هذا الجمع والعرض لقضايا الشاهد الشعري في اللغة العربية، ترجو الدراسة أن تكون قد حققت قدرا من أهدافها، وترى لزاما الوقوف على أبرز النتائج والتوصيات، وآتيا أبرزها:

- من الصعب القول إن النحاة القدماء لم يكن لديهم معايير ضابطة لتوظيف الشاهد الشعري النحوي، إلا أن ذلك لا يرقى إلى حدود المنهج العلمي الدقيق الصارم، ومع أن للقوم بعض العذر في هذا، إلا أن ذلك لا ينفي أنهم قد قصّروا في بعض المواطن، وأنهم كانوا يخرجون كثيرا على تلك الضوابط التي وضعوها، على نحو جعل مواقفهم وأقوالهم متضاربة في بعض المسائل.
- إن هالة التقدير والتعظيم التي أحاطت بصنعة النحاة الأوائل، فرضت قيدا على فرص تطوير منهجية النحاة في توظيف الشاهد الشعري وتأصيلها، واستمرت هذه القيود إلى عصرنا الحاضر، دون أن يخلو الأمر من أصوات تحقق لها الوعي التام بقيمة التجديد والمخالفة التأصيلية.
- ظهر لدى النحاة القدماء الذين جاءوا بعد القرنين الأول والثاني وعي أكبر بهذه القضايا من ذلك الذي نلمسه عند نحاة القرنين الأول والثاني، ويمكن الإفادة بقدر كبير من معاييرهم وضوابطهم ومآخذهم على النحاة الذين سبقوهم في إعادة ضبط نظرية النحو العربي.
- ربط القاعدة النحوية بالشاهد الشعري كان سببا رئيسا في كثير من الحالات في حرمان الدارسين من تلقي قواعد لغتهم بمصادر الاحتجاج الأخرى التي قد تزيد قيمة على الشاهد الشعري أو لا تقل عنه قيمة.
- ترى هذه الدراسة أن هناك حلقة مفقودة في رحلة تقعيد اللغة العربية، البحث عنها يبدأ من وعي بأنَّ تقعيد العربية جاء قبل استقراء اللغة استقراء تاما، وقبل انتهاء عصور الاحتجاج، فظهرت قضايا الشاهد الشعري تالية للقواعد، وهو ما أوجب ضرورة تأويلها وتوجيهها لتوائم قواعدهم،

ومن الأدلة التي نستدل بها على صحة هذا الافتراض أن معايير الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة لم تتضح معالمها، أو تترسخ أصولها إلا بعد انتهاء رجال الحديث من جمعه وتصنيفه.

- إن عصور الاحتجاج بحدودها الزمانية والمكانية لم تكن قيدا أصيلا جامعا مانعا عند النحاة، وخرجوا عليها في كثير من المواضع والشواهد، على نحو يثير ظلالا من الشك حول مدى الالتزام الذي كان عندهم، ومقدار الحرص الذي كانوا يتحلون به.
- أغفلت أغلب الدراسات النحوية القديمة والحديثة دور الظواهر الصوتية في معالجة مواطن الاختلاف بين الشواهد الشعرية، وكان الاشتغال سائدا إلى توجيهها نحويا لا صوتيا.
- لم يظهر للدراسة وقوف القدماء أو المحدثين وقفة متكاملة على أثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية في توجهات النحاة وآرائهم اللغوية إبان مرحلة جمع اللغة وتقعيدها.
- لم يتنبه أغلب اللغويين والنحاة إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، تختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، فلو أن جمعهم اللغة وتقعيدهم النحو قد تقدم عصرا أو تأخر عصرا لكانت ملامح الدرس اللغوي مختلفة كثيرا عن تلك الملامح التي وضعوها، وما زالت مفروضة علينا، وتدفعنا في كل مقال إلى أساليب واستعمالات مضى عليها عشرات القرون لنوافق مذاهبهم في الكلام.

أما التوصيات التي ترى الدراسة أهمية بيانها، فهي في الآتي:

- مراجعة مذاهب النحاة في عصور الاحتجاج، وإعادة النظر في المادة التي جمعوها وفقا للمعاير الضابطة التي تراعي حدود الزمان والمكان، ويضاف إليها معايير ضابطة للناقل، وللمنقول عنه.
- إعادة النظر في كل قاعدة –على مستوى الأصول أو الفروع – دخل فيها شاهد شعري فيه علة أو أكثر من العلل، لغاية طرحها من قواعد العربية، أو إعادة صوغها وتهذيبها.
- إعادة النظر في كل قاعدة نحوية كان توجيه الشاهد الشعري فيها مرتبطا بعلل النحو، والإبقاء على ما كان منها مبنيا على أصوله التي لا تعارض بينها.
- وضع حدود ضابطة لمعايير القدماء الرئيسة في قبول الشاهد الشعري، وإعادة النظر في شواهد النحو العربي في ضوئها.

- حصر البحث والدراسة النحوية القائمة على نظرية العامل، وأصول النحو العربي في مستوى دراسي متخصص للطلبة، يقتصر على الدراسات العليا وما بعدها، والاكتفاء بتدريس القواعد الأساسية المبسطة دون تعريض الطلبة للشواهد الشعرية الخلافية، والاستعاضة عنها بمصادر نثرية قريبة من الطلبة أو محببة إليهم.

المراجع

الأصفهاني، أبو الفرج. (١٩٩٤). الأغاني، منشورات مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأفغاني، سعيد. (١٩٩٤). في أصول النحو، القاهرة: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

الأنباري، أبو البركات. (١٩٧٠). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر.

أنيس، إبراهيم. (١٩٧٨)، من أسرار اللغة، ط٦، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البديرات، باسم. (٢٠٠٤). تعدد روايات الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي كتاب سيبويه أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

البصري، علي بن حمزة. (١٩٦٧). المقصور والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٣، القاهرة: دار المعارف.

البغدادي، عبد القادر. (١٩٩٧). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط٤، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجاحظ، عمرو بن بحر. (١٩٦٥). الحيوان، ط٢، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

جبل، محمد. (١٩٨٦). الاستشهاد بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته، القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن جني، أبو الفتح. (١٩٩٩). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، منشورات دار الكتب المصرية، القاهرة: المكتبة العلمية.

الجمحي، ابن سلام. (١٩٨٠)، طبقات فحول الشعراء، ط١، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني.

جمعة، خالد. (١٩٨٩). شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، القاهرة: دار الشرقية.

جميل بثينة، ابن معمر. (١٩٧٧). ديوان جميل، جمع وتحقيق: حسين نصار، القاهرة: دار مصر للطباعة.

الحديثي، خديجة. (١٩٧٤). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

حسان، تمام. (٢٠٠٠). الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة: عالم الكتب.

الحلواني، محمد خير. (١٩٨١). أصول النحو العربي، الرباط: الناشر الأطلسي.

الحموي، ياقوت. (١٩٩٣). معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الدلابيح، محمد. (٢٠١٣)، الدرس اللساني والترجيح في تحديد الشاهد الشعري بين الصنعة والتوثيق عند سيبويه، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد (٧)، العدد (٢/١٤)، ١-٢٧.

الزبيدي، أبو بكر. (١٩٨٤). طبقات النحويين واللغويين، ط٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٦)، اشتقاق أسماء الله الحسنى، ط٢، تحقيق: عبد الحسين المبارك، بيروت: مؤسسة الرسالة

السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٤). في لغة الشعر، عمان: دار الفكر.

ابن السراج، محمد بن سهل. (١٩٩٦). الأصول في النحو، ط٣، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

سيبويه، أبو عثمان. (١٩٨٨). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٦)، الاقتراح في أصول النحو، ط٢، تحقيق: عبد الحكيم عطي، دمشق: دار البيروتي.

السيوطي، جلال الدين. (١٩٨٦). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

العبيدان، موسى. (٢٠٠٦)، اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، السنة (٣٩)، العدد (١٣٤)، ٣١٩-٣٦٨

عوض، سامي وعبود، يوسف. (٢٠١٧). معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، فلسطين، العدد (١)، مجلد(٣) ٢٠١٧، ص ٦٩-١٠١

ابن فارس، أحمد. (١٩٩٧)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن، بيروت: دار الكتب العلمية.

فاخر، علي محمد. (١٩٩٦). تغيير النحويين للشواهد، القاهرة: دار الطباعة المحمدية.

فلفل، محمد عبده. (٢٠٠٦). اللغة الشعرية عند النحاة: دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي، عمان: دار جرير.

لبيد بن ربيعة. (د. ت). ديوان لبيد بن ربيعة العامري، بيروت: دار صادر.

القيرواني، ابن رشيق. (١٩٨١). العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت: دار الجيل.

المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٩٧)، الكامل في اللغة والأدب، ط٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي.

مسلم، ابن الحجاج. (٢٠٠٦)، صحيح مسلم، اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة.

موعد، محمد. (٢٠٠٤). الاحتجاج بالشاهد المصنوع: نظرات في بعض الشواهد، مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد (٢٠)، العدد (٣-٤)، ٥١-٧٦.

النايلة، عبد الجبار علوان. (١٩٧٦)، الشواهد والاستشهاد في النحو، ط١، بغداد: مطبعة الزهراء.

هنادي، محمد. (٢٠١٦). ظاهرة التأويل في إعـــراب الشواهد الشعرية النحوية في باب إن وأخواتهـــا، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم والإنسـانية، السعودية، السنة الخامسة، العدد(٨)، ٥٤١-٥٩٦.